

جواب السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية
بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023
خلال الجلسة العامة
بمجلس النواب

الخميس 10 نونبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يسعدني أن أقف مجدداً أمام مجلسكم الموقر، للإجابة على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023.

أود في البداية أن أنوه بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال مجلسكم الموقر طيلة أطوار دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2023، والتي عكست الالتزام الجماعي بنقاش صريح وهادف لا يتوخى في النهاية سوى الخروج بقانون مالية يلبي طموحنا الجماعي نحو تلبية حاجيات المواطنين وتطوير اقتصادنا الوطني وتحقيق التنمية التي يسهر صاحب الجلالة نصره الله على الدفع بها للارتقاء ببلادنا دائماً نحو الأفضل.

كما أود أن أعبر عن كامل شكري لكافة المتدخلين، أغلبية ومعارضة، على تشجيعهم، وعلى تنبيههم، وعلى انتقاداتهم. وهو ما تفاعلت معه الحكومة بكل تفهم وتقبل ومسؤولية.

سأقسم هذه الكلمة إلى جزأين، الأول سأعرض فيه بإيجاز إلى فلسفة المشروع، فيما سينصب الثاني على تناول مختلف المحاور الهامة التي استأثرت بالاهتمام وتبادل الرأي خاصة منها التي أنجزنا فيها توافقات بعد التعديلات القيمة التي اقترحتها.

كما سبق وتحدثنا عن ذلك أثناء تقديم المشروع في الجلسة العامة، تمثل المرجعية التي استندت إليها صياغته في التوجيهات الملكية السامية الصادرة في الخطاب الثلاثة الأخيرة، من جهة، ومن جهة أخرى في مخرجات النموذج التنموي وفي البرنامج الحكومي.

إن هذه المرجعية تقوم أساسا على قراءة موضوعية وعميقة لمختلف التراكمات، الكمية والنوعية التي تم تحقيقها في بلادنا منذ نهاية القرن الماضي إلى اليوم، أي منذ تولي صاحب الجلالة نصره الله عرش أسلافه الميامين.

نتذكر جميعا حجم الخصائص الذي كانت تعرفه بلادنا آنذاك في عدة مجالات، سواء على المستوى الاجتماعي، أو على مستويات البنية التحتية والاستثمار والحركة الاقتصادية والتنمية بكل أبعادها.

وبفضل العناية الملكية السامية لإشكالية التنمية، وتبعه الدائم لتطورها، انطلقت الأوراش الكبرى في كل المجالات، حيث شهدنا على التحول الكبير الذي تحقق في بلادنا جسدا انتقاليا قويا من وضع الخصائص العام إلى مستويات من التنمية غير المسبوقة، تغير بفعالها وجه المغرب على المستوى العيني المباشر وعلى مستوى عيش المواطنين، وكذلك على مستوى التوقع الاقتصادي التنموي لبلادنا في العلاقة مع محيطنا الدولي، حيث أصبح المغرب من كبار المستثمرين

في القارة الأفريقية، بل أكثر من ذلك، تعمل بلادنا اليوم كقاطرة للتنمية الأفريقية، وليس مشروع أنبوب الغاز نيجريا - المغرب الذي تناوله صاحب الجلالة في خطابه الأخير سوى واحد من أوجه هذا التحول الكبير.

ومن الطبيعي جدا أن تكون هذه الإنجازات بمثابة تعبير عن اكتمال دورة تنمية كاملة، خلقت شروطا جديدة، واحتياجات مختلفة، استدعت إنجاز عملية انتقال كبير عبر إطلاق دورة تنمية جديدة بأولويات تسجيب لمتطلبات الراهن في علاقة المغرب بشروطه الداخلية وفي علاقته بدوره المتنامي في محيطه الخارجي.

ولعل تنويع أزيد من عقدين من الإبداع العملي في مجال التنمية البشرية في شموليتها، منذ لبناتها الأولى، خاصة مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وما تلاها من برامج ومبادرات، يحتاج للمرور إلى السرعة القصوى بما يؤهل بلادنا لإنتاج نموذج اجتماعي شامل يعكس التقدم الذي تم إحرازه على مراحل، فكانت المبادرة الملكية النيرة في إطلاق مشروع الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين.

وعلى هذا الأساس عملت الحكومة منذ سنتها الأولى على تهيء الأرضية المناسبة لتجسيد هذا الورش، فيما يعتبر مشروع قانون مالية 2023 بمثابة الأرضية الصلبة لاستكمال التنفيذ المباشر.

وبالقدر الذي يشكل هذا الورش التاريخي أولوية لمشروع القانون، فإن الاستثمار كذلك لا يقل أولوية، سواء لاعتباره دينامو التنمية، أو لكونه يكشف خزان المؤهلات الوطنية التي لا زالت لم تستغل على الوجه الأمثل.

إن إنجاز هذا التحول الشامل الذي يستثمر تراكمات ومكتسبات أزيد من 20 سنة هو المحدد المباشر لاختيارات مشروع قانون المالية 2023.

وإذا شدنا تلخيص فلسفة المشروع فإن الشعار الأدق للتعبير عنها هو:

كرامة – عدالة – تنافسية

الكرامة تلخص مجمل البعد الاجتماعي للمشروع، في مقدمته الحماية الاجتماعية طبعا، ولكن ليست منفردة، فمشروع القانون يضم جوانب أخرى في هذا الباب تتعلق بحماية القدرة الشرائية للمواطنين في هذه الظروف العالمية الصعبة، وتحسين الدخل لفئات عديدة، ومجهود التشغيل، والسكن والصحة والتعليم... وغيرها، كلها جوانب طاغية في مشروع قانون المالية تؤكد أن الكرامة، كرامة المواطن احتلت فيه موقعا مركزيا، جريا وراء ما عودنا عليه صاحب الجلالة من كون كرامة المواطن جوهر أية سياسة عمومية.

العدالة: وبالقدر الذي ترتبط به العدالة بالكرامة عموما، إذ لا كرامة بدون عدالة، فقد عمل مشروع قانون المالية على ضمان المساهمة المتوازنة لكافة فئات المجتمع في المجهود الجماعي لإنجاز هذا التحول، في إطار التكافؤ والتكافل دون تسييد مصالح فئة على حساب فئة أخرى، وهذا ما يكشفه الجانب الجبائي في هذا المشروع، علما أنه تم الالتزام التام بمقتضيات قانون إطار الذي صادق عليه البرلمان بعد مناظرتين جبائيتين حضرت فيها آراء كل أطراف المجتمع، أي بمعنى أكثر دقة، فإن الحكومة، رغم ثقل الالتزامات لم تلجأ إلى مقارنة استثنائية، بل آثرت الإبداع لتحقيق التوازن من داخل الالتزامات المتوافق عليها من طرف

كافة الفاعلين والمجسدة في قانون إطار، ولكن بما يضمن تحقيق العدالة قبل تحقيق هاجس الموارد الضرورية.

التنافسية تعكس مختلف الإجراءات الواردة في المشروع والرامية إلى الدفع بالحركة الاقتصادية، بدءاً بالمجهود الاستثماري الأكبر من نوعه حتى الآن، إضافة لمختلف الإجراءات ذات البعد القطاعي، فضلاً عن بدء العمل لتنزيل التعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح السنة التشريعية المتعلقة بالاستثمار.

هكذا إذاً تختزل ثلاثية **كرامة – عدالة – تنافسية** روح وفلسفة مشروع قانون المالية لسنة 2023 كترجمة لتصور عام يترجم المنطلق والمرجعية التي تحدثت عنها سابقاً متمثلة في التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي والبرنامج الحكومي، ويعكس تداخلاً وانسجاماً مكونات المشروع بما يجعله مشروعاً واقعياً قابلاً للتنفيذ من جهة، وكفيلاً بخلق أرضية دينامية تنموية شاملة يتخللها الكثير من التحدي باعتبار الظرفية العالمية الضبابية والمفتوحة على المجهول. وعليه فإن النظر لأي من الإجراءات الواردة في المشروع لا يستقيم إلا بمدى انسجامه مع هذا الشعار.

حضرات النائبات والنواب المحترمين،

لقد أنصتنا بإمعان لكل المداخلات التي تقدمتم بها، وما تضمنته من ملاحظات ومقترحات وانتقادات نتقبلها بصدق ورحب، وسنحاول التجاوب معها بما يلزم من

الجدية والموضوعية، وذلك من منطلق حرصنا على بناء علاقة أساسها التعاون والتكامل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، في سياق تتسارع فيه التطورات على كل المستويات ويتطلب منا تعبئة كل إمكانياتنا وذكاؤنا الجماعي لتحويل الإكراهات إلى فرص، واستشراف المستقبل بكل تفاؤل وتعزيز تماسك الجبهة الداخلية لبلادنا في مواجهة المتربصين بوحدتنا الترابية.

وما من شك في أن قضية وحدتنا الترابية، تأتي على رأس القضايا التي تستدعي يقظتنا وتعبئتنا الجماعية، من أجل استباق مناورات الخصوم، والتصدي بكل الوسائل للهجمات العدائية التي تستهدف المساس بمغربية صحرائنا وبالمصالح العليا لبلادنا، والتي لن تزيدنا إلا إصرارا على التثبيت بثوابتنا وتمسكا بوحدتنا الترابية، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

وقد أكد جلالته في خطابه السامي الذي ألقاه تخليدا للذكرى السابعة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، أنها تأتي في مرحلة حاسمة في مسار ترسيخ مغربية الصحراء، وأنها إذا كانت هذه الملحمة الخالدة قد حررت الأرض، فإن المسيرات المتواصلة التي يقودها نصره الله تهدف إلى تكريم المواطن المغربي، خاصة في هذه المناطق العزيزة علينا.

ولعل خير ما يميز الذكرى الحالية لملاحمة المسيرة الخضراء، هو تخليدها في سياق الانتصارات الدبلوماسية والسياسية التي حققتها المملكة في قضية وحدتنا الترابية، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تجسدت على الخصوص عبر الدعم الدولي المتزايد من قبل بلدان مهمة ومؤثرة للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، إضافة إلى الدينامية الاقتصادية

والاجتماعية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية خصوصا عبر تنزيل النموذج التنموي المندمج للأقاليم الجنوبية، حيث بلغت نسبة الالتزام حوالي 80 في المائة من مجموع الغلاف المالي المخصص له.

ولا يسعني هنا إلا أن أوجه تحية تقدير وعرفان، للقوات المسلحة الملكية، والأمن الوطني، والدرك الملكي، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، في الدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

كما أريد التأكيد على تَجَنُّد الحكومة الدائم، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك نصره الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة ومقدساتها، وترصيد كل المنجزات التي حققتها بلادنا، مع تسخير كل الامكانيات لقواتنا المسلحة الملكية للقيام بأدوارها كاملة في الدفاع عن الوطن والمواطنين.

السيدات والسادة،

مثلما هو الحال بالنسبة لهذه الجلسة العامة، فقد مرت أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، للمناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2023، في أجواء إيجابية ومسؤولة لَمَسْنَاهَا من خلال التعبئة المكثفة والمجهودات الكبيرة التي بذلتها السيدات والسادة النواب، والتي تجلّت في الحوار

المسؤول والنقاش البناء الذي همّ مختلف المحاور والمقتضيات التي جاء بها هذا المشروع. وهو ما ينطبق أيضا على كل اللجان القطاعية التي بذلت مجهودات لا تقل أهمية في هذا الصدد.

كما لا يفوتني التأكيد على حرص الحكومة على التفاعل الإيجابي مع كل الملاحظات والانتقادات والمقترحات التي تهدف لتجويد مضامين المشروع بما يتلاءم مع توجهاته الكبرى التي تدخل في إطار تنزيل التوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله، والبرنامج الحكومي ويستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات.

وهكذا فقد حرصنا على تمكين السيدات والسادة النواب من الإجابات والتوضيحات اللازمة معززة بالوثائق والأرقام، تجاوبا مع كل تساؤلاتهم وملاحظاتهم. وحرصنا في نفس الوقت على التعامل مع التعديلات التي تقدمت بها بما ينبغي من الجدية والشفافية مع الالتزام بالدراسة والتجاوب الموضوعي مع مختلف المقترحات.

فمن أصل **210 تعديلات** تم التقدم بها على الجزء الأول من المشروع، فقد تم سحب **41** تعديلا، بينما تم قبول **46** تعديلا، علما أن الحكومة لم تلجأ في أي وقت من الأوقات للفصل 77 من الدستور، وهو ما يعكس الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجنة.

ففيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على التدابير الجمركية، تقدمت الفرق البرلمانية بمجلس النواب بـ **47** تعديلا تم مدونة الجمارك وتعريف الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك. و تفاعلا مع التعديلات المقترحة من طرف

السيدات والسادة النواب المحترمين، قبلت الحكومة 14 تعديلا تم جميع المجالات الجمركية من تشريع، ورسوم جمركية، وضرائب داخلية على الاستهلاك، وتهدف إلى تشجيع الاستثمار، وحماية صحة المواطنين، وتخفيض تكلفة الحصول على الأدوية وتحسين تنقيط المغرب من طرف مجموعة العمل المالي من أجل الخروج من المنطقة الرمادية.

ومن أهمها:

- تعديل الفصل 16 المتعلق بقواعد المنشأ المتعلقة بمنتجات الاستزراع المائي أوتربية الاحياء البحرية، ويهدف إلى تأطير شروط حصولها على المنشأ المغربي لتشجيع الاستثمار، وثمان منتجات البحر.
- إعادة هيكلة الفصل 30 المتعلق ببعض الادوية والمنتجات الصيدلية من أجل إعفاء بعض الأدوية من رسم الاستيراد، وحماية الصناعة الوطنية من هذه المنتجات من خلال الرفع من رسوم استيرادها.
- الرفع من الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض المواد المضرة بالصحة كالسجائر الالكترونية، وتبغ الشيشة، وبعض المنتجات المحلات بالسكر، وذلك حماية لصحة المواطنين.

أما فيما يتعلق بالتعديلات الجبائية فقد همت بالخصوص:

- 1- التنصيص على أنه عندما يقل الربح الصافي المحقق من طرف الشركات عن مائة مليون (100 000 000) درهم، لا يطبق عليها سعر

20% إلا إذا ظل الربح الصافي المذكور يقل عن هذا المبلغ لمدة ثلاث سنوات محاسبية متتالية؛ (3)

2- تقليص نسبة التخفيض من 60% إلى 40% المطبق على العائدات المتأتية من توزيع الأرباح المتعلقة بكراء العقارات المبنية من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي تفتح رأس مالها لمشاركة العموم عن طريق بيع الأسهم الموجودة بنسبة لا تقل عن 40%؛

3- حذف المادة 20 من مشروع قانون المالية المتعلقة بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة المدلى به من طرف الشركات المدنية المهنية للمحاسبة، والتنصيص على إمكانية اختيار أداء دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل تلقائياً من طرف المحامين إما لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب وإما لدى قابض إدارة الضرائب، ومراجعة مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب وتحديدته في ثلاثمائة (300) درهم ك مبلغ موحد يؤدي عن جميع مراحل التقاضي، وإعفاء المحامين الجدد من أداء الدفعات المقدمة على الحساب طوال الستة وثلاثين (36) شهراً الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجبائي؛

4- تخفيض المبلغ الجزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل من عشرين ألف (20 000) درهم إلى عشرة آلاف (10 000) درهم، بالنسبة للأشخاص الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة والذين يقدمون إقراراً بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط خلال سنة 2023؛

5- تمكين الأشخاص الذاتيين أصحاب العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري من الاستفادة من تخفيض بنسبة 40% من مبلغ هذه العوائد، عند الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل؛

6- منح الإمكانية لمالكي المركبات الخاضعة للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات للاستفادة من الإعفاء من أداء هذه الضريبة ومن الإلغاء التلقائي للزيادات والذعائر، بالنسبة للمركبات التي مضى على استخدامها أكثر من عشر سنوات، مع الأداء التلقائي خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 ديسمبر 2023، للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات برسم آخر سنة مستحقة، والإدلاء خلال نفس الفترة بوثيقة تثبت السحب النهائي للمركبة من السير طبقاً لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، كما تعلمون، في سياق معقد واستثنائي تزامنت فيه، وبشكل غير مسبوق، تداعيات الجائحة والصراعات الجيوسياسية والجفاف لتخلق أزمات متعددة الأبعاد والتأثيرات على الصعيد العالمي، وهو ما كانت له امتدادات على السياق الوطني، فرضت ضغطاً إضافياً على القدرة الشرائية للأسر، وعلى ماليتنا العمومية.

ولأن مواجهة هذه التحديات الجسيمة والاستجابة للحاجيات المستعجلة، لا يتم عبر الشعارات وكثرة الجدل، فقد واجهتها الحكومة بالعمل وبتخاذ تدابير مسؤولة وطموحة وواقعية للحد من تداعيات هذه الأزمات على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد الوطني والمالية العمومية، دون الارتكان إلى ديون إضافية تُثقل كاهل الأجيال القادمة، ودون التقليل من حجم الاستثمار العمومي، مع مواصلة تنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا، وهي مقاربة لا يمكن اعتمادها دون التوفر على المنظور الاستراتيجي والإرادة السياسية والكفاءة اللازمة.

فقد كانت أمامنا خيارات سهلة، وغير مُكَلِّفة سياسيا على المدى القريب، لكنها باهظة التكلفة وشديدة الأثر على المدى المتوسط والبعيد، لعل أبرزها الرجوع إلى النظام السابق للدعم. وأريد أن أؤكد بهذه المناسبة أن الكلفة المالية السنوية التي كان سيتعين علينا تحملها في حالة الإبقاء على دعم المنتجات البترولية السائلة، كانت ستناهز إجمالا **87 مليار درهم**. وهو ما كان سيضطرنا للتخلي عن ميزانية الاستثمار بأكملها، أي عن تنفيذ المشاريع الاستراتيجية لبلادنا في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها. إضافة إلى فقدان السيادة المالية لبلادنا لا قدر الله.

ورغم ذلك، ولمواجهة ارتفاع الأسعار الذي يفرضه السياق الحالي، خصوصا فيما يتعلق بالمواد الأساسية، وللحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في هذه الظروف الاستثنائية، فقد اتخذت الحكومة عدة قرارات شجاعة وصائبة في نفس الوقت:

أولاً: قرار مواصلة دعم المواد الأولية التي ينتظر أن تناهز 40 مليار درهم خلال سنة 2022؛ حيث من المنتظر أن تبلغ الكلفة الإجمالية لدعم غاز البوتان حوالي 22,1 مليار درهم، و9,1 مليار درهم بالنسبة للقمح المستورد، و1,4 مليار درهم بالنسبة للدقيق الوطني من القمح اللين، و1,3 مليار درهم بالنسبة للسكر المستورد، و3,5 مليار درهم للسكر المكرر.

وهذا كله من أجل الإبقاء على ثمن قنينة غاز البوتان في 40 درهم، حيث تحملت ميزانية الدولة 100 درهم عن كل قنينة غاز يقتنيها المواطن، كما تتحمل ميزانية الدولة ما يناهز 1,67 درهم عن كل كيلوغرام من القمح المستورد للإبقاء على ثمن الخبز في درهم و20 سنتيماً، وما يقدر بـ2,8 دراهم عن كل كيلوغرام بالنسبة للسكر المكرر، وما يناهز 1,5 دراهم للطن بالنسبة للسكر المستورد.

ثانياً: قرار دعم القطاعات المتضررة بشكل مباشر من الأزمة، والتي لها أيضاً وقع مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، خصوصاً من خلال دعم مهنيي النقل بتكلفة بلغت معدلاً شهرياً يناهز **540 مليون درهم شهرياً، و5 ملايين درهم خلال السنة،** لكي تبقى أسعار النقل على حالها حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين؛

ثالثاً: قرار تخصيص 2 مليار درهم لدعم القطاع السياحي لمواجهة تداعيات الجائحة؛

رابعاً: قرار تخصيص 10 ملايين درهم لمواجهة تداعيات الجفاف من خلال تأمين إمدادات منتظمة من المنتجات الغذائية وضمان استقرار أسعارها؛

خامسا: قرار تخصيص 7 ملايين درهم لدعم وإعادة تأهيل قدرات المكتب الوطني للكهرباء والماء، الذي تأثرت وضعيته المالية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، وذلك بغية الإبقاء على أسعار خدماته في مستوياتها الحالية. حيث تتحمل ميزانية الدولة ما يناهز 75 درهما عن كل 100 درهم، و125 درهما عن كل 200 درهم يدفعها المواطن في فاتورة الكهرباء، وتزيد تحملات ميزانية الدولة في هذا الإطار كلما زادت الأضرار. وهو ما ينطبق كذلك على فواتير الماء الصالح للشرب التي تتحمل ميزانية الدولة جزءا هاما من سعرها المحتسب على المستهلك.

سادسا: قرار دعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة وحماية حقوقها من خلال الشروع الفعلي في تنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، التي أخذتها الحكومة على عاتقها في إطار الاتفاق التاريخي الذي أبرمته مع الفرقاء الاجتماعيين، والمتمثل في الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي. حيث تبلغ التكلفة المالية الاجمالية للحوار الاجتماعي بالنسبة للقطاع العام ما يناهز 9,2 مليار درهم.

وقد كلفت هذه القرارات مجتمعة ما يفوق 40 مليار درهم إضافية سنة 2022، دون اللجوء إلى إثقال كاهل الأجيال القادمة بالديون، ودون وقف اعتمادات الاستثمار رغم توفرنا على الترخيص البرلماني بذلك، ودون الرفع من عجز الميزانية، بل قلصنا من هذا العجز ب 0,6% من الناتج الداخلي الخام، أي بما يناهز 7 ملايين درهم.

أما بالنسبة للمرسومين اللذين لجأت لهما الحكومة لمواجهة الحاجيات الاستثنائية التي فرضها السياق الحالي، فينبغي التأكيد أولا بأن قانون المالية الذي صوتتم

عليه يتيح لنا إمكانية وقف تنفيذ 14 مليار درهم من نفقات الاستثمار دون اللجوء إلى مرسوم أو إخبار لجنتي البرلمان. وهو ما لم نُقم به حرصاً مِنَّا على مواصلة مختلف المشاريع الملتمزم بها خاصة في الصحة والتعليم ومواجهة أزمة نذرة الماء من جهة، وعلى التعامل الشفاف مع المؤسسة التشريعية من جهة أخرى.

ثانياً يتيح لنا الدستور (من خلال الفصل 70) والقانون التنظيمي لقانون المالية (من خلال المادة 60)، إمكانية فتح اعتمادات إضافية خلال السنة إذا توفرت الموارد الضرورية لذلك، وقد قمنا بإخبار لجنتي البرلمان بمرسومي فتح اعتمادات إضافية بـ 16 و 12 مليار درهم، وقدما لها عرضاً مفصلاً يبين بالملاموس أن الموارد الإضافية التي سيتم تحقيقها ستتجاوز 36 مليار درهم، وهو ما سيمكن من تغطية الاعتمادات الإضافية وتقليص عجز الميزانية من 5.9% إلى 5.3%.

فنحن إذاً احترمنا مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية، ولم نقلص الاستثمار، ولم نثقل المديونية، وكنا شفافين مع المؤسسة التشريعية. فما الخطأ الذي اقترفته الحكومة في ذلك؟.

السيدات والسادة؛

إن الاختيارات التي أطرت عملنا خلال سنة 2022، في ظل سياق أثقل كاهل اقتصادات وساكنة العالم أجمع، هي نفسها التي اعتمدها في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، الذي نعتبره أول مشروع يحمل اللمسة السياسية لهذه الحكومة، ويترجم تصورها الاستراتيجي لمواجهة التحديات الراهنة ومعالجة مختلف القضايا المطروحة أمامها.

فهاجسنا الأول هو الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتقليص أثر التضخم المستورد على معيشتهم اليومي، لكننا حريصون في نفس الوقت على تنزيل التوجيهات الملكية السامية، ومخرجات النموذج التنموي والتزاماتنا في إطار البرنامج الحكومي. ويأتي على رأس الأولويات ترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاستثمار من أجل خلق الثروة وتوفير الموارد الضرورية لاستدامة الإصلاحات الاجتماعية، هذا إلى جانب مواجهة إشكالية ندرة المياه والانكباب على حل الملفات العالقة.

وفي هذا الإطار، فإن منظور الحكومة، لا يقتصر فقط على تنزيل هذه الأولويات، بل يتعداه لمعالجة مختلف القضايا الهامة التي ظلت عالقة خلال سنوات، لدرجة لم تعد تقبل التأجيل، نظرا لأثرها على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وعلى الظروف المعيشية للمغاربة في الظرف الحالي وكذلك بالنسبة للسنوات القادمة. وذلك من منطلق تحمل المسؤولية تجاه الوطن والمواطنين، كما هو الحال بالنسبة لملف التقاعد، وإعادة الهيكلة المالية لمجموعة من المؤسسات العمومية كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومأسسة الحوار الاجتماعي.

فبالنسبة لملف التقاعد، فقد دخلنا فعليا في مشاورات مع الفرقاء الاجتماعيين، لتشخيص وضعية أنظمة التقاعد بناء على الدراسة التي تم إجراؤها حول هذه الأنظمة، وذلك من أجل وضع التصور والتوجهات الاستراتيجية لهذا الإصلاح في المراحل القريبة القادمة، ونتمنى من جميع الشركاء الدعم والانخراط بشكل مسؤول في معالجة هذا الملف.

السيدات والسادة،

إن هذا المشروع الذي يوجد بين أيديكم:

هو مشروع إرادي يجسد إرادة الحكومة لتنزيل التزاماتها تجاه المواطنين من خلال تدابير ملموسة، تترجمها على سبيل التذكير لا الحصر، الأرقام التالية:

- تخصيص أزيد من 300 مليار درهم للاستثمار العمومي؛
- مايفوق 3 ملايين درهم لتحفيز الاستثمار الخاص في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار الذي قمنا بالإسراع بإخراجه ؛
- 1 مليار درهم لتفعيل الاستراتيجية الرقمية؛
- 100 مليار درهم لقطاعي الصحة والتعليم؛
- 26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للمواطنين عبر المقاصة؛
- 15 مليار درهم لتعميم الحماية الاجتماعية وبرامج دعم التمدرس؛
- 10 ملايين درهم لتدبير إشكالية ندرة المياه؛
- 9 ملايين درهم للوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي؛
- إحداث مايفوق 48 ألف منصب مالي.

وهو كذلك مشروع طموح ومتفائل، يهدف إلى تحقيق نسبة نمو في حدود 4%، رغم تراجع آفاق النمو لدى شركائنا التقليديين، لأننا نؤمن بقدرة بلادنا على الانفتاح على شركاء آخرين للحفاظ على الطلب الخارجي في مستويات معقولة. وسنُفَعِّل في نفس الوقت مجموعة من التدابير في إطار هذا المشروع لدعم الطلب الداخلي عبر تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي، ودعم الاستثمار

العمومي والخاص، إلى جانب الانتعاش الذي تعرفه وسيتواصل إن شاء الله خلال سنة 2023 في قطاعات كالسياحة والبناء والأشغال العمومية.

كما أننا متفائلون بكون التدابير التي سيتخذها بنك المغرب والحكومة لضبط مستوى الأسعار ستمكن من تقليص معدل التضخم إلى 2%.

وهو مشروع يكرس العدالة من خلال ضمان المساهمة المتوازنة لكافة فئات المجتمع في الجهود الجماعي للتنمية، في إطار التكافؤ والتكافل دون تغليب مصالح فئة على حساب فئة أخرى.

وأخيرا فهذا مشروع واقعي، لأننا اعتمدنا فرضية 800 دولار لغاز البوتان، بالاستناد إلى توقعات المؤسسات المختصة، والتي أخذت بعين الاعتبار استمرار ارتفاع الأسعار الدولية لهذه المادة مع الدخول الفعلي للحظر الأوروبي على المنتجات البترولية الروسية حيز التطبيق نهاية السنة الجارية، واحتمال استمرار انخفاض صادرات منظمة أوبك+ من غاز البترول المسال.

وهنا لا بد لي أن أفتح قوسا لأؤكد على مسألة هامة، فيما يتعلق بصندوق المقاصة، وهي أن دعم المواد الأساسية سيستمر خلال سنة 2023 من خلال تخصيص ما يعادل 26 مليار درهم في إطار هذا المشروع. وقد تم احتساب هذه الاعتمادات المخصصة للمقاصة لسنة 2023 بشكل سليم، وذلك بالاعتماد على فرضية 800 دولار لغاز البوتان. وهي اعتمادات تتوافق فعليا مع الفرضية المعتمدة، كما أنها تُعادل الاعتمادات المتوقعة لهذه المادة برسم سنة 2022، على اعتبار أن معدل سعر غاز البوتان المسجل، إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2022، يبقى في حدود 760 دولار للطن.

أما الفارق بين اعتمادات المقاصة لسنة 2023 وسنة 2022 فهو راجع إلى تكلفة التدابير الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة خلال هذه السنة الاستثنائية من أجل ضمان تزويد بلادنا بالمواد الأساسية بشكل منتظم والتي تطرقت لها سابقا بالتفصيل.

وأستغل هذه المناسبة لأوضح من جديد بأن إصلاح صندوق المقاصة يبقى مرتبطا بمجموعة من الإصلاحات التي حدد خارطة طريقها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع من قبل مجلسي البرلمان. حيث سيتم من جُملة هذه الإصلاحات، تفعيل السجل الاجتماعي الموحد الذي سيمكن من تحسين استهداف الفئات المستحقة للدعم، وسميكنها من الاستفادة من تعميم التعويضات العائلية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية بهذا الخصوص. وليس هناك أي تأخر في تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، بل على العكس من ذلك يتم بذل كل الجهود على المستوى اللوجستيكي والمالي والبشري من أجل تسريع تعميم هذا السجل، الذي سيشكل تحولا مهما على تدبير وحكامة مختلف البرامج الاجتماعية.

وأعتقد أنه يجب أن يشكل إصلاح النظام الحالي للدعم قناعة مشتركة لدى الجميع، لأننا جميعا مُدركون بأن هذا النظام للدعم يفتقد للنجاعة كما أن الفئات الفقيرة تستفيد منه بشكل أقل بكثير من الفئات الغنية، حيث أن 10% من الطبقات الأكثر فقرا تستفيد من 6% فقط من الدعم الموجه لغاز البوتان على سبيل المثال.

السيدات والسادة،

إن إرساء ركائز الدولة الاجتماعية ليس مجرد شعار، بقدر ما تندرج في إطار منظور استراتيجي، يترجم رؤية ملكية حكيمة وسديدة، ويتجسد من خلال سياسات حكومية محددة المعالم والأولويات والمقاصد، بشكل يضمن انسجامها وتكاملها، ويعبر بصراحة عن اللمسة السياسية والإرادة الإصلاحية للحكومة.

وهو ما جسدهت الحكومة في إطار مشروع قانون المالية من خلال ثلاثة دعائم أساسية تكمن في مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية، والدعم غير المسبوق لقطاعي الصحة والتعليم، إلى جانب الوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي.

وهنا أفتح قوساً، لأؤكد بأن الاعتمادات المفتوحة في إطار صندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية كافية لتغطية النفقات الخاصة بالحماية الاجتماعية، فمجموع الاعتمادات التي ستكون متوفرة في هذا الصندوق، ستناهز 19 مليار درهم، باحتساب الرصيد المرحل، ما سيمكن من تغطية النفقات المتعلقة بأداء اشتراكات الفئات الهشة والفقيرة في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أي 9.5 مليار درهم، انطلاقاً من شهر دجنبر 2022، وكذا الشروع في تعميم التعويضات العائلية انطلاقاً من نهاية سنة 2023 بكلفة تقدر بحوالي 3 ملايين درهم، إلى جانب برامج تيسير ودعم الأرامل ومواكبة الأشخاص في وضعية والتي ستكلف حوالي 2.5 مليار درهم. كل هذه البرامج ستكلف في المجموع حوالي 15 مليار درهم، ما يعني أن الاعتمادات المتوفرة لصندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية ستمكن من تغطية كل النفقات الخاصة بالحماية الاجتماعية

وباقى البرامج الأخرى وخاصة تلك المتعلقة بدعم تدرس أطفال الفئات الهشة والمعوزة التي ستستمر إلى غاية الشروع في تفعيل التعويضات العائلية.

وهنا لا بد لي من التذكير بالمجهودات الاستثنائية التي بذلتها الحكومة، منذ الأيام الأولى لتنصيبها من أجل التنزيل السريع والفعلي لمختلف محاور هذا الورش المجتمعي الكبير. فعند تنصيبها، وبعد الخطاب الملكي الذي أعطى فيه انطلاقة هذا الإصلاح التاريخي، لم تجد أمامها إلا القانون الإطار للحماية الاجتماعية، ونظام راميد بنواقصه واختلالاته المسجلة على مستوى الولوج وعلى مستوى التكفل، وعددا لا يتعدى 8000 من العمال غير الأجراء المستفيدين من التغطية الإجبارية الأساسية عن المرض. ومنذ ذلك الحين، سارعت الحكومة إلى تنزيل مختلف أورايش هذا الإصلاح وأولها تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ليتم رفع العمال الأجراء الذين صارت تشملهم هذه التغطية، إلى أزيد من 2,3 ملايين منخرط، منذ شروع الحكومة في تنزيل هذا الورش، ليتجاوز عدد المستفيدين من هذه الفئة حوالي 7 ملايين باحتساب ذوي حقوقهم، إضافة إلى انتقال ما يفوق 10 ملايين مستفيد من نظام راميد حاليا للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض قبل نهاية سنة 2022، وهو ما سيضمن لهذه الفئات الولوج للمؤسسات الاستشفائية على غرار باقي المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية.

وكما أشرت لذلك سلفاً، ستعتمد الحكومة إلى تنزيل المحور الثاني لهذا الإصلاح، والمتعلق بتعميم التعويضات العائلية للأسر المعوزة التي تتوفر أو لا تتوفر على

أطفال في سن التمدرس، قبل نهاية سنة 2023 وذلك تفعيلاً للتعليمات السامية لجلالة الملك نصره الله وأيده.

ومن جانب آخر، فقد خصصت الحكومة ثلث النفقات المبرمجة في إطار هذا المشروع لقطاعي الصحة والتعليم بغلاف مالي يناهز 100 مليار درهم. وهو ما يعكس الأهمية الكبرى التي توليها الحكومة لهذين الورشين الهامين باعتبارهما أحد الركائز الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية.

السيدات والسادة،

فيما يخص التدابير الجبائية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2023، فإني أود التأكيد مرة أخرى على أنه قد تم الالتزام التام في إعدادها بمقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الضريبي الذي صادق عليه البرلمان بعد مناظرتين جبائيتين حضرت فيها آراء كل أطراف المجتمع؛ أي بمعنى أكثر دقة، فإن الحكومة رغم ثقل الالتزامات لم تلجأ إلى مقارنة استثنائية، بل آثرت الإبداع لتحقيق التوازن من داخل الالتزامات المتوافق عليها من طرف كافة الفاعلين والمتضمنة في القانون الإطار، ولكن بما يضمن تحقيق العدالة قبل تحقيق هاجس الموارد الضرورية.

وعليه فإن مشروع قانون المالية لسنة 2023، يعكس إلى حد كبير إرادة الحكومة لتنزيل أهداف القانون الإطار لتحقيق نظام مبسط وشفاف يوفر الرؤية للمستثمرين، بالموازاة مع تكريس مبادئ العدالة والتضامن وعقلنة الامتيازات الضريبية.

كما أود التوضيح مرة أخرى بالنسبة للتدابير الضريبية التي تهم المحامين وبعض المهن الحرة، أن الأمر لا يتعلق برفع الضرائب بقدر ما يهدف إلى تحسين طريقة استخلاص المستحقات الضريبية. وقد أثبتت الحكومة ذلك من خلال الحوار الذي فتحته مع ممثلي هذه الفئات المهنية من أجل تعميق الفهم حول هذه التدابير، كما تجاوزت بشكل إيجابي مع التعديلات التي تم اقتراحها. وستبقى الحكومة منفتحة لمواصلة الحوار مع مختلف الهيئات.

السيدات والسادة،

ما من شك في أن تنزيل الإصلاحات الكبرى والمهيكلية التي انخرطت فيها بلادنا، والتي يأتي على رأسها ورش الحماية الاجتماعية، وتأهيل قطاعات الصحة والتعليم، وتحقيق النقلة النوعية في الاستثمار، وتعزيز الأمن المائي والطاقي والغذائي لبلادنا، هي كلها أورايش ضخمة تحتاج إلى تعبئة كل الهوامش والموارد اللازمة لتنفيذها بشكل مستدام من جهة، وللحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية وبالتالي تعزيز سيادتنا المالية من جهة أخرى.

وعليه فستعمل الحكومة على توفير كل الهوامش المالية الممكنة، من خلال تعبئة الموارد الضريبية ومواصلة تدبير التمويلات المبتكرة، بالموازاة مع ترشيد نفقات السير العادي للإدارة، وتفعيل إصلاح منظومة الصفقات العمومية، وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، إلى جانب عقلنة تدبير المحفظة العمومية، والرفع من مردوديتها.

ورغم الجهود المالي الذي كلفته النفقات الإضافية التي أملتتها الأزمات المتتالية وتداعياتها، منذ السنة الأولى لظهور جائحة كوفيد-19، والتي شكلت ضغطاً

إضافيا على ماليتنا العمومية، إلا أن وضعيتها تبقى متحكما فيها، بفضل الدينامية الإيجابية المسجلة على مستوى تحصيل الموارد العادية.

وعلى العموم، تبقى وضعية ماليتنا متحكما فيها، ولعل خير دليل على ذلك حفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني من طرف وكالة التنقيط الدولية (ستاندارد أند بورز)، الذي أكد الآفاق المستقرة للتوازنات المالية للمملكة. وهو ما تؤكد أيضا تقارير المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، ويعزز الثقة في استدامة هذه التوازنات، رغم هذه الظرفية الدولية الصعبة.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

تلكم كانت بعض النقاط المفصلية في مشروع قانون المالية وفق ما أفرزه التفاعل والتعاون الإيجابيين بين الحكومة وبين مؤسساتكم الموقرة. ويجدر بي في الختام أن أشير، كما أسلفت في البداية، أنه رغم الصعوبات الكبرى التي تطبع السياق العام الخارجي وتأثيراته الكبيرة، فإن الحكومة عملت على التفعيل الأمثل لمؤهلاتنا الوطنية من أجل تخطي العوائق والمثبطات التي تفرضها الظرفية الدولية، وذلك قصد ضمان استمرار للسير وفق الاختيارات الاستراتيجية التي اعتمدها بلادنا تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة، بما يعنيه ذلك من العمل على امتصاص الصدمات الخارجية المتتالية على النحو الذي يجعل بلادنا قادرة على تنفيذ برامجها وفق منظور التنمية الشاملة. وعلى هذا الأساس فإن توازن مكونات مشروع القانون كان تحديا حقيقيا وصعبا، غايته تجسيد الشعار الذي يختزل مرجعيته وفلسفته، أي: كرامة-عدالة-تنافسية. وهو الشعار الذي يعني تقديرا متوازيا بين الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على توازناتنا المالية والمأكرو

اقتصادية ضمانا للحفاظ على سيادة قرارنا المالي، وعلى موقع بلادنا كقاطرة
تنموية في شمال أفريقيا.

كما أن هذا التوازن الخلاق والمقاربة الإرادية تساهم في إعطاء بلادنا كل مقومات
الثبات على مسار خدمة مصالحنا العليا وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية التي
أصبحت بالنسبة لبلادنا أمرا محسوما وتحولت إلى بوابة لسياسة كبرى تدفع
بخطى ثابتة نحو الاندماج الاقتصادي والتنموي على المستوى الجهوي والقاري
وفق السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله.

ختاما أجدد شكري لكافة مكونات مجلسكم الموقر على روح المسؤولية والتعاون
الذين أبنتم عنهما طيلة فترة دراسة هذا المشروع. والسلام عليكم.
أشكركم على حسن إصغائكم وتفاعلكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.